نحو نظام لغوي عربي متوازن في المساواة بين الرجل والمرأة

د. مؤيد عبد الجبار خضير
مركز دراسات المرأة – جامعة بغداد
muaidalkhdhair63@yahoo.com

الملخص

إنَّ المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة لا تتمُّ ولا تكت مل إلا في ضوء من التكامل بينهما على الصعد المختلفة، سواء الاجتماعية أ م الاقتصادية أو الثقافية، حتى اللغوية؛ فما عادت اللغة مجرد وسيلة للتخاطب بيننا، أو أداة للتعبير عمَّا يجيش في خاطر الفرد أو الجماعة، بل أصبحت وسيلة فعَّالة ومهمة في تشكيل الفكر الإنساني ومن هنا ينطلق هذا البحث في صياغة وعي لغوي عربي ينهض بأعباء الدعوة إلى إمكانية تشكيل خطاب لغوي عربي متوازن بين الرجل والمرأة من دون التقليل من شأن المرأة، وهو من أولى مهماته، وثانيهما الإجابة عن أسئلة كثيرة منها : هل اللغة العربية منحازة إلى جانب الرجل دائماً مثلما يروِّج الكثيرون لذلك؟ وهل اللغة حين تخاطب المرأة بالتأنيث والرجل بالتذكير، أو العكس يعدُّ ذلك انتقاصا لهيبة المرأة وكرامتها وتقليلاً من شأنها؟.

Towards a balanced Arabic language system for equality between men and women

Dr.. Muayad Abdul Jabbar Khudair
Center for Women Studies – University of Baghdad

Abstract

We must live in an era dominated by the call for equality between men and women, in which the voices of advocates of gender integration were heard. After women opened their doors to compete with their brother, Knowledge, and culture in the various forms of life, language as a science of the time and knowledge of the other had to match this reality and express the most accurate expression of this task. Language is no longer merely a means of communication between human beings or a tool to express what is in the individual's mind or The community, but has become an effective and important way in shaping the thinking of the world I am.

المقدَّمة

لابدَّ ونحن نعيش في عصر سادت فيه الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في جوانب الحياة المختلفة، وتعالت فيه صيحات دعاة التكامل بين الجنسين (الجندر) مِمَّن أخذوا على عاتقهم إلغاء تلك الفوارق سوى الطبيعية (البايولوجية) وينطلقا من خط شروع واحد كل بحسب قدراته وما وهبه الله له من طاقات، بعد أن تفتحت للمر أة سبل المنافسة جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل، ولاسيَّما بعد أن نالت حظها من العلم، والمعرفة، والثقافة في صنوف الحياة المختلفة.

كان لابدَّ للّغة بوصفها علماً حيناً، ومعرفة حيناً آخر، أن تساير هذا الواقع وتعبّر عنه أدق تعبير للنهوض بهذه المهمة، فما عادت الل غة مجرد وسيلة

للتخاطب بين بني البشر، أو أداة للتعبير عمَّا يجيش في خاطر الفرد أو الجماعة، بل أصبحت وسيلة فعَّالة ومهمة في تشكيل الفكر الإنساني فما عاد أحدٌ ينكر العلاقة بينهما؛ إذ الفكر نتاج لمستوى التعامل مع اللغة و استعمالها بالشكل الأمثل في تطوير القدرات الفكرية وبناء تراكماتها في الأجيال المتتابعة، وإذا استلهمنا الحقيقة العلمية التي لم تعد تقبل الجدل من أن اللغة كائن حي يتطور متلائماً مع حاجات المجتمع الذي يستعمل تلك اللغة، فإننا سنجد أن أكبر معوقات نضج الفكر العربي الحديث تتمثل في النظر إلى اللغة بوصفه ا فقهاً تصح عليه الأحكام المطلقة.

ومن هنا ينطلق هذا البحث في صياغة وعي لغوي عربي ينهض بأعباء الدعوة إلى إمكانية تشكيل خطاب لغوي عربي متوازن بين الرجل والمرأة من دون التقليل من شأن المرأة، وهو من أولى مهماته، وثانيهما الإجابة عن أسئلة كثيرة منها : هل اللغة العربية منحازة إلى جانب الرجل دائماً مثلما يروِّج الكثيرون لذلك؟ وهل اللغة حين تخاطب المرأة بالتأنيث والرجل بالتذكير، أوالعكس يعدُّ ذلك انتقاصاً لهيبة المرأة وكرامتها وتقليلاً من شأنها؟.

إنَّ الحقيقة الماثلة أمامنا، مثلما عبَّر عنها شاعرنا المتنبي ببيت من الشعر منذ ما يربو عن ألف عام هي:

والشَّمْسُ لَيْسَ بضَائِرٍ تَأْنِيثُها وَتَزيدُ بالنُّور المُنِير عَلى القَمَرْ[1]

أَرَادَ أَن الشَّمْس مُؤَنّثَة وهي مع ذلك تنير فِي السَّمَاء مثلمَا تنير فِي الأَرْض،وهي أكثر نوراً من القمر على الرغم من أنَّه مذكر.

المبحث الأول: الإطار النظري

أولاً: مشكلة البحث

إنَّ المشكلة الأساسية التي تواجه البحث هي وجود عدد من الظواهر، أو القواعد، أو الأحكام في العربية يمكن أن يتلمس المرء فيها تلميحاً ضمنياً ، أو تصريحاً مباشرا بالتمييز وعدم المساواة في مخاطبة الجنسين، فيخ اطب المؤنث أحياناً مخاطبة المذكر، ويخاطب المذكر أحيانا مخاطبة المؤنث، وقد يؤنث المذكر في حالات وقد يذكر المؤنث في حالات أخرى، أو قد يغلب المذكَّر على المؤنث في جماعة الإناث بينهنَّ رجل واحد (باب التغليب)، ومعظم هذا الخروج عن الأصل معللاً بأغراض بلاغية مثلم ا سنرى في قادم البحث، لذلك عدَّ أبو بكر الأنباري (ت328هـ) باب التذكير والتأنيث من أبواب النحو العربي المهمة، وأنَّ معرفة هذا الباب من تمام معرفة النحو، فمن ذكَّر مؤنثاً، أو أنَّث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً[٢]. وكلام ابن الأنباري ليس على إطلاقه، فقيده المسوغ البلاغي وإن لم يذكره نصاً.

ثانياً: أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية البحث من أنَّه يعالج قضية غاية في الأهمية وهي ضرورة أن يتَّسم الخطاب اللغوي العربي الحديث بالمرونة، وعدم الانحياز إلى أحد الجنسين على حساب الآخر، على وفق قاعدة التغليب، عند تناولنا لموضوعات لغوية لعدد من الأبواب النحوية كالتذكير والتأنيث مثلاً، وكذلك اجتناب استعمال لغة قد تحمل إشارات، أو إيحاءات ازدرائية، أو تمييزية، أو انحيازية مباشرة أو ضمنية إلى أحد الجنسين دون الآخر.

إنَّ الهدف الرئيس، والنبيل الذي يسعى البحث إلى تبنيه هو جعل العربية لغة غير منحازة، وهذا لن يتمَّ إلاَّ إذا غرسنا في نفوس ناطقيها أجواء من الحرية

الفكرية؛ لأنَّ اللغة انعكاس طبيعي لواقع المجتمع وطبيعته، فالأصل في أية لغة عدم الانحياز وإنَّما الذي ينحاز هو مستعملها.

ثالثاً: منهج البحث

إنَّ المنهج الذي اتبعته في هذا البحث هو المنهج الوصفي المعياري في آن واحد، وهذا المنهج لا يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية، أو التراكيب اللغوية التي نحن بإزائها، بل يسعى إلى إطلاق عدد من الأحكام اللغوية القريبة من روح اللغة وطبيعتها والمنسجمة في الوقت نفسه وطبيعة العصر الذي نعيش فيه.

المبحث الثّاني : دعوة المنظمة العالمية (اليونسكو) إلى تبني لغة غير منحازة

في عام 1987م دعت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام إلى ضرورة اجتناب ما أطلقت عليه في حينها اللغة النوعية المنحازة جنسياً، وضرورة تبنّي سياسة لغوية تنحو نحو صياغة عادلة، تشمل كل وثائق عمل المنظمة تهدف قدر الإمكان إلى تجنب استعمال لغة قد تحمل إشارات مباشرة، أو ضمنية إلى أحد الجنسين دون الآخر، مع استثناء الحالات المتعلقة باتخاذ إجراءات إيجابية.

وبعد هذا العام مضت المنظمة قدماً في اتخاذ المزيد من القرارات ا لتي تتضمن مواقف أكثر تصميماً بشأن قضية التمييز ضد المرأة وذلك في مؤتمراتها الخامس والعشرين لعام 1989م، والسادس والعشرين لعام 1991م، والثامن والعشرين لعام 1995م[٣].

ممَّا يدلُّ على أنَّ اللغة ليست مجرد مرآة لطريقة أفكارنا، وإنَّما هي عامل مهم في تشكيل أفكارنا، فحين يطَّرد استعمال كلمات أو عبارات بعينها توحي ولو دون قصد بأنَّ النساء أدنى مرتبة من الرجال، يؤدي ذلك إلى أن يصبح هذا الافتراض جزءاً من تركيبة عقلنا الباطن.

وبناءً على ما سبق ذكره فإنَّ لغتنا العربية اليوم بحاجة إلى تشذيب بعض ما علق بها بفعل أفكار معي نة ترى أنَّ الرجل أفضل من المرأة، لتتناسب و تطور الأفكار التي تعبر عنها، فمستعمل اللغة أصبح أكثر حساسية من إيحاءات معينة قد تمس قسماً من الألفاظ، أو العبارات، ولاسيَّما أنَّ الاختيار غير الدقيق للكلمات يمكن أن يُفسّر على أنَّه انحياز، أو تمييز، أو ازدراء حتى وإن لم يكن مقصوداً، فضلاً عن ذلك يمكن أن تنتج عن هذه الاختيارات غير الدقيقة مشكلتان هما:

الأولى: الغموض في الحالات التي لا يتضح فيها تماماً مقصد المتكلم من ناحية الاقتصار على أحد الجنسين، أو شمولهما معاً ، فاستعمال كلمة (رجل) على سبيل المثال لنعني بها ا لإنسان (الرجل والمرأة)[٤]، قد تتضمن انحيازا واضحا للرجل، وقد تعني أحياناً ذلك الرجل المبجَّل المتصف بصفات الرجولة الثابتة صورته بالأذهان . يقول سيبويه: "ويقول: أتاني اليومَ رجلٌ، أي في قوّته ونفاذه، فتقُول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضُّعفاءُ"[٥].

الثانية: تشكيل أحكام شائعة عن طريق ما قد تحمله العبارات من إيحاءات منحازة من غير أساس بشأن دور أحد الجنسين.

ومثال ذلك ما جاء في بيت الطغرائي في اللامية:

وإنَّمَا رَجُل الدُّنيا وواحدها من لا يعوِّل في الدنيا على رَجُل[٦]

فتركيز الطغرائي على لفظة (رجل) قد يؤدي إلى بروز المشكلتين معاً، مشكلة (الغموض)، و(تجسيد حكم شائع)، فالغموض متأتي من مقصد الشاعر، فهل قصده الرجل أم الإنسان؟ أمَّا تجسيد حكم شائع فهو أن يحدث انطباع غير مقصود بأنَّ النساء بعيدات عن هذا التركيز على مفهوم الاعتماد على النفس.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الثقافة السائدة وفكرة التأنيث

إنَّ الثقافة جزء من حياة الإنسان، فلا يمكن لمجتمع مهما كانت طبيعته أن يعيش بمعزل عن قيم، وتقاليد، وعادات اجتماعية، تشكل بمجموعها ثقافة جمعية، وإذا ما نظرنا إلى مجتمعاتنا العربية ومنذ فجر التأريخ نجد أنَّ فكرة التذكير والتأنيث قد سيطرت على فكر سكان وادي الرافدين القدماء وعقلهم، وانعكست أخيراً على شكل أفكار جسدوها في لغتهم، فوجدنا في حضارة وادي الرافدين القديمة أنَّ المرأة عندهم كائن مقدس وهي مصدر النماء والخير، لذلك نجد أنَّهم عبدوا كل ما يعتقدون أنَّه مؤنث، ويدل ذلك على عظم شأن المرأة في ذلك الزمان، وفي تلك المجتمعات ممَّا أتاح لها أن تتسنم الوظائف الدينية المحترمة في معابد عشتار القديمة[٧].

إلاَّ أنَّ تلك الهالة من القدسية التي كانت تحيط المرأة في تلك العصور القديمة البائدة من التلويخ لم تستمر، وتغيرت بعدها نظرة المجتمعات اتجاهها، فنجد أنَّ المرأة في العصور الجاهلية كانت أشبه ما تكون بسلعة تباع وتشترى في سوق النخاسة، وهي مصدر لجلب العار للقبيلة، سجَّل القرآن الكريم ذلك بقوله تعالى:﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[٨]، وما لبثت تلك النظرة للمرأة أن تغيَّرت مع بداية العهد الأول

للإسلام الذي حاول جاهداً تغيير نظرة هذه المجتمعات نحو المرأة وجعلها ذات قيمة عالية، تأخذ دورها الطبيعي جنبا إلى جنب مع الرجل.

ولمَّا كانت اللغة مرآة للفكر والثقافة كان من الطبيعي أن تتأثر بأفكار القوم ونظرتهم للمرأة وانعكس ذلك على لغتهم أيَّما انعكاس حتى وجدنا من اللغويين والنحويين الكبار في عصور لاحقة من يستشهد على مسألة لغوية معينة بأمثلة فيها امتهان وإذلال لكرامة المرأة فمثلاً حين أرادوا التمثيل لنعم وبئس هل هي من الأسماء أم الأفعال؟ جاء شاهدهم "أن أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك! فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة، فلَأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء"[٩].

وحين أرادوا لتمثيل للام الجنس أو الاستغراقية لم يجدوا سوى التمثيل بقول بعض النحويين : " وَاللَّامُ على وُجُوه أحدُها استغراقُ الْجِنْس كَقَوْلِك : الرجلُ أفضلُ من الْمَرْأَة، أَي: جَمِيع هَذَا الْجِنْس خيرٌ من جَمِيع الْجِنْس الآخر"[١٠].

أقول إنَّ هذه الأمثلة ونحوها هو ممَّا يجب أن يتخلص منه ويطرح من الكتب، والمؤلفات، والأطاريح، والرسائل العلمية اليوم لما فيها من هضم لحقوق المرأة، وامتهان لكرامتها، وتكريس لمبدأ عفا عليه الزمن، إذا ما أردنا أن نشذب لغتنا العربية.

الإطار التطبيقي: المبحث الرابع

تقسيمُ الاسم في العربية في الجنس

يقسم الاسم في اللغة العربية من حيث التذكير والتأنيث على قسمين:

الأول: مذكر مثل: رجل، وكتاب، وكرسيّ.

الثاني: مؤنث مثل: فاطمة وزينب وشمس.

وهما على ضربين:

الأول: حقيقي: وهو ما كان له فرج الذكر أو فرج الأنثى نحو : رجل، وإمرأة، وجمل، وناقة.

الثاني: مجازي: وهو ما لم يكن له فرج الذكر أو الأنثى نحو: جدار، وجبل، ونار.

ويقسم المؤنث على:

مؤنث لفظيّ: وهو ما وُضِع لِمُذَكَّر وفيه علامة من علامات التأنيث (تاء التأنيث، الألف الممدودة، الألف المقصورة)، مثل: طلحة وزكريَّاء.

مؤنث مَعْنَوي: وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة من علامات التأنيث، مثل: مَرْيم وهند وزينب.

مؤنث لفظيّ ومعنويّ : وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة مثل : فاطمةَ، وسَلْمَى، وعاشُوراء، مُسمَّى به مؤنث[١١].

إشكالية هذا التقسيم

إنَّ اللغة العربية تحرص الحرص كله على الفصل بين المذكر والمؤنث؛ وذلك حفاظا على عملية التواصل اللغوي واستمرارها بين المتخاطبين، حتى إنَّ ذلك الجنس الثالث (المحايد) بين المذكر والمؤنث كما في بعض اللغات السامية فإنَّه يوؤل في اللغة العربية إلى مذكر أو مؤنث، يقول الدكتور أحمد خليل عمايرة : لم تخص العربية ذلك القسم بأية معاملة تميّزه عن ذانيك القسمين[١٢].

إنَّ المشكلة الأساسية لا تتجسد في المذكر او المؤنث الحقيقيين؛ إذ لهما ما يميز أحدهما عن الآخر، بينما الإشكالية هي في كيفية تعامل اللغ ة مع ما هو مجازي التذكير، أو التأنيث لذلك وجدنا في اللغة أحياناً أنَّ المسمى الواحد

يعامل تارة على أنَّه مؤنث وأخرى على أنَّه مذكر ! من باب أنَّه يجوز فيه التذكير والتأنيث على حد سواء مع تعليل وتخريج لِمَ عومل معاملة المؤنث إن كان مذكراً، ولِمَ عومل معاملة المذكر إن كان مؤنثاً، ذكر ابن جني (ت392هـ) تحت عنوان (الحمل على المعنى) : "أعلم أنَّ هذا الشرج غورٌ من العربية بعيد، ومذهبٌ نازح فسيح، وقد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً"[١٣]، وقد ساق قسماً من الشواهد القرآنية على قوله منها قوله تعالى:﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾[١٤]، فقد عامل جلَّ شأنه (الشمس) معاملة المذكر وهي مؤنثة في لغة العرب فقال : (هذا ربي) ولم يقل: (هذه ربي)، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[١٥]، وهنا عامل جلَّ شأنه المؤنث (موعظة) معاملة المذكر فقال : (جاءه) ولم يقل: (جاءته موعظة)، وقد خرَّج ابن جني ذلك على إرادة المعنى فالمراد والمعنى من الآية الأولى : هو ذلك الشخص، أو ذلك المرئي، بينما المراد والمعنى في الثانية هو أنَّ الموعظة والوعظ واحد[١٦].

ومن تذكير المؤنث أيضاً قول الشاعر:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها[١٧]

(أراد: ولا أرض أبقلت إبقالها، وقد كان يمكنه أن يقول : ولا أرض أبقلت ابقالها، فيخفف الهمزة غير أنه آثر تحقيقها، فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيثه، وتأوّل في الأرض المكان؛ لأنَّ الأرض مكان، فذكّر لذلك[١٨]).

التذكير أصل والتأنيث فرع

يرى أغلب اللغويين و منهم أبو حيَّان الأندلسي، والصبَّان، وعيسى بن عبد العزيز الجزولي وغيرهم أنَّ التذكير هو الأصل، والتأنيث فرع منه، ومرتبة الأصل أعلى من مرتبة الفرع[١٩]، ومن الأدلة التي أوردوها قولهم: إنَّ المذكر لم يُحْتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث فله علامتان[٢٠]:

الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو : قامتْ هند، ومتحركة فيه، نحو: هى تَقوم، وفى الاسم، نحو: قائمة.

إنَّ أصل وضع التاء في الاسم، للفرق بين المذكر والمؤنث، وفي الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، لذلك هي لا تدخل على الوصف المختص بالنساء، نحو : حائِضٍ، وحائِلٍ، وفارِك، ومُرْضِع وعانِس، أمَّا دخلوها على الجامد المشترَكِ معناه بينهما، فسماعىّ، نحو : رجل – رَجُلة، وإنسان– إنسانة، وَفتَى– فتاة.

ويُستثنى من دخولها فى الوصف المشترك خمسةُ ألفاظ، ممَّا يتساوى فيه المذكر والمؤنث، فلا تدخل فيها:

أحدها: فَعُول بمعنى فاعل، نحو: رجل صَبُور، وإمرأة صبور.

ثانيها: فَعِيل بمعنى مَفعُول، نحو: رجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح.

ثالثها: مِفْعال، نحو: مِهْذار.

رابعها: مِفْعيل، نحو: مِعْطير.

خامسها: مِفْعَل، نحو: مِغْشَم.

وقد تُزاد التاء لتمييز الواحد من جنسه، نحو : لَبِن ولَبِنَة، وتَمر وتَمْرة، ونَمل ونَملة، أو تزاد للمبالغة، نحو : علاَّمة، أو تزاد لتعويض فاء الكلمة نحو : عِدة، أو عينها نحو : إقامة، أو لامها نحو : سَنة، وقد تزاد لتعريب العَجَمِي، نحو : كَيْلَجَة، وقد تُزاد فى الجمع عِوضاً عن ياء النسب في مفرده نحو : أشاعثة

وأزارقة، وقد تزاد لمجرد تكثير البِن ية، نحو : قرْيَة وغَرْفَة، وقد تزاد للإلحاق بمفرد، نحو: صَيَارِفَة، للإلحاق بكراهية.

الثانية: الألف. وهي قسمان[٢١]:

مفردة، وهي المقصورة، نحو: بُشْرى.

غير مفردة، وهى التى قبلها ألف، فتُقلب هي همزة، نحو: حمْراء وعَذراء.

وللمقصورة أوزان كثيرة، منها:

فُعَلَى: بضم ففتح، نحو أُرَبَى: للدَّاهية.

وَفُعْلَى: بضم فسكون، نحو: بُشرَى.

وفَعَلَى: بفتحات، كبَرَدى اسم لنهر.

وفَعْلَى: بفتح فسكون كَمَرْضى.

وفُعَالى: بالضم والتخفيف، كَحُبارَى: لطائر.

وفُعَّلى: بضم ففتح العين المشددة، كسُمَّهَى: للباطل.

وفُعَّلى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كسِبَطرَى: لمِشية فيها تبختُر.

وفِعْلَى: بكسر فسكون نحو حِجْلى.

وفِعِيّلى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هِجيِّزَى: للهذيان.

وفُعَّالى: بضم ففتح العين المشددة كخُبَّازَى.

وللممدودة أوزان. منها:

فَعْلاء: بفتح فسكون كصحراء.

وأفْعِلاء: بفتح وسكون، كأربِعاء لليوم المعروف.

وفُعْلُلاء: بضمتين بينهما ساكن، كقُرْفصاء. لهيئة مخصوصة فى القُعود.

وفاعُولاء: كتاسوعاء وعاشوراء: التاسع والعاشر من المحرَّم.

وفاعِلاء: بكسر العين كقاصِعاء ونافقاء: لبابَيْ حُجْر اليربوع.

وفِعْلِياء: بكسرتين بينهما سكون، مخفَّف الياء، ككِبرِيْاء.
وَفُعَلاء لفتح العين، وتثليث الفاء، كجَنَفاء بفتحات: لموضع.
وفُنْعُلاء: بضمتين بينهما سكون، كخُنفساء: للحيوان المعروف.
وفَعِيلاء: بفتح فكسر، كقرِيثاء بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.
ومَفْعولاء: كمَشْيوخاء: جمع شيخ.

وبعد هذا التطواف والتقصي لعلامات ال تأنيث لابدَّ أن نقف على رأي مخالف لما عليه علماء العربية، وهو رأي المستشرق (فنسنك) الذي ينفي أن تكون علامات التأنيث تلك إمارات حقيقية للتأنيث، فهي بزعمه مجرد علامات للمبالغة تفيد التكثير : نحو علاَّمة، ونسَّابة في وصف مذكر، وقتلى، وجرحى، وشهداء، وعلماء في و صف بعض الجموع[٢٢]. على أنَّي أرى أنْ ليس كل ما يؤنث بإحدى علامات التأنيث يدلُّ على المبالغة، وإن كان قد استند إلى بعض الصيغ التي تفيد التأنيث من غير علامة تأنيث نحو : كاعب، عاقر، ناهد، مرضع، حامل فلعدم توهم أنَّها لمذكر.

ويرى المبرّد أنَّ هذه الصفات الدالة على التأنيث من غير علاماته لا تخضع للمنطق ويستدل على ذلك عن طريق[٢٣]:

1 –هناك بعض الصفات نعت بها المذكر مع وجود علامات التأنيث فيها، نحو: رجلٌ علامة.

2 –لقد فرَّق بين ما نعت به المؤنث نعتاً خالصاً لمعنى الوصفية، وما نعت به على معنى الفعلية والحدثية، فمتى أفاد الفعلية لزمته علامة التأنيث، نحو قوله تعالى :﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[٢٤]، فجاء بالتاء (مرضعة) للدلالة على معنى الحدث والفعل أي تُذْهَل وهي على هذه الحال، ومتى أفاد الوصفية ونسبة الشيء جاء

بالاسم من غير علامة تأنيث نحو قوله تعالى:﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ [٢٥]، فينقل المبرّد عن الخليل قوله : إنَّما أريد الوصف والنسبة كقوله : دجاجة معضل، وامرأة مرضع، وظبية مشدن، وإذا جاءت على الفعلية لم يجز إلاَّ (منفطرة).

وعلَّل المبرّد أيضاً تأنيث (الطاغوت) تارة، وتذكيره أ خرى، وجمعه ثالثة، فلقد ذكَّره الله صراحة في قوله تعالى :﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [٢٦]، وأنَّثه صراحة في قوله:﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [٢٧]، وجمعه جمع العقلاء في قوله:﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [٢٨]، وهو في الحالات الثلاث لا يتعين فيه إلاَّ أنَّه اسم جنس: فيفرد على التذكير إذا قصد منه جنسه، ويجمع على التأنيث إذا قصد منه جماعته، ويجمع جمع العاقل إذا قصد منه أفراده[٢٩].

وقياساً على ما مضى وتأسيساً على ما ذكره المبرّد أن نفهم سر التذكير في قوله تعالى :﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [٣٠]، وسر التأنيث في قوله:﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[٣١]، فليس في إحدى الآيتين رعاية للفاصلة، وما أغنى القرآن عن رعايتها لو أدخلت الضيم ع لى المعنى، وإنَّما قصد جنس النخل في التذكير، وجماعته في التأنيث، وبكلتا الصيغتين نطقت العرب وبنت تصرفها في الكلام، ومن هنا صحَّ أن يقرأوا بوجهين قوله تعالى:﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾[٣٢]، فمن قصد الجنس ذكَّر بالبناء للماضي فقال : تشابهَ علينا، ومن ق صد الجماعة أنَّث بصيغة المضارع تشابهُ بعد حذف إحدى التائين تخفيفاً فالأصل : تتشابه.

حكم العقل والمنطق في تحديد جنس الأشياء

بدءاً أقول : لا حكمَ للعقل ولا للمنطق في تحديد جنس الأشياء المجازية التأنيث أو التذكير، فلا تعليل مقنع يقبله العقل يدعو إلى قبول الأساس الذي قُسِّمت عليه الأسماء والأشياء، فلا صلة بين ما ذُكِّر مجازياً وبين دلالته على التذكير؛ إذ لا علاقة مثلا بين القمر وهو مذكر عند العرب وبين دلالته على التذكير، وما أُنِّث مجازياً وبين دلالته على التأنيث مثل الشمس.

لذلك نجد الاختلاف الكبير لبعض الأشياء في تذكيرها وتأنيثها فبينما نجد أنَّ لغة ما تُذكِّر شيء نجد أخرى تُؤنِّثه وبالعكس، فالحكم في مثل هذا للتواضع والاصطلاح، يقول محمود السعران : "إنَّ الجنس يجري على منطق خاص؛ بمعنى أنَّ الجنس اللغوي لا يطابق الجنس في الواقع الطبيعي، فالاصطلاح وحده هو الذي ذكَّر الهواء وأنَّث الأرض والسماء في العربية"[٣٣].

ويؤكِّد ما ذهب إليه السعران أنَّ العربية تعاملت مع كلمات مفردة معاملة المذكر وعند جمعها تعاملت معها معاملة المؤنث مثل : كتاب، قلم، فضلاً عن أنَّ بعض الكلمات المذكرة في العربية لها علامة التأنيث نحو: علاَّمة، نسَّابة.

ومن أغرب الاختلاف وأعجبه بين الحجازيين والتميميين وهما لهجتان عربيتان شماليتان، ما يتعلق بتذكير قسم من الأسماء وتأنيثها نحو : تمر، بر، ذهب، شعير، بسر، فهذه الأسماء مؤنثة عند الحجازيين، مذكرة عند التميميين . وكذلك الحال في أسماء الأماكن : الطريق، السوق، الصراط، السبيل، فهي مؤنثة عند أهل الحجاز، ومذكرة عند أهل تميم[٣٤].

وأرى أنَّ تذكير هذه الأسماء مرة وتأنيثها أخرى في بيئة لغوية واحدة ليدل دلالة قاطعة أن لا منطق في تذكير هذه الأشياء مرة وتأنيثها مرة أخرى، وربَّما يكون للخيال الخصب لكل من تلك البيئتين أثر في تصو ر سمات الأشخاص

الحيَّة فيها فخلع لبعضها التذكير ولبعضها الآخر التأنيث . ومن ثم نستطيع بمثل هذا التعليل أن نفهم تقسيم المؤنث على حقيقي ومجازي، ففي المؤنث المجازي تعبير عن شيء مبهم يتعذر تفسيره، ولكنه قد أشبه في معتقدات العرب المرأة وما يكتنفها من سحر وغموض، لذا كان بالتأنيث أجدر منه بالتذكير.

التواصل اللغوي والخلط في الجنس:

الوظيفة المركزية للغة هي التواصل، وهذه الوظيفة قد تتعطل أحياناً إذا لم يميّز المتكلم بين المذكر والمؤنث، أو إذا أخطأ في تحديد النوع وكان هذا عند العرب من العيب الواجب تلافيه ورأوا أنَّه لا تتمّ المعرفة الحقة بالنحو والإعراب إلاَّ بمعرفة باب المذكر والمؤنث، يقول فندريز : "وليس هناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس، فإذا تجاوز تكرارها تعذر فهم الكلام"[٣٥].

الاقتصاد اللغوي وظاهرة التذكير والتأنيث

الاقتصاد مبدأ تقوم عليه أغلب اللغات ومنها العربية، وذلك ببذل أدنى جهد والحصول على أكبر منفعة، ويسمى هذا السلوك الاقتضاب الألسني، ويتجلى بشكل واضح في ظواهر صوتية منها: المماثلة، والإبدال، والإدغام[٣٦].

وظاهرة التذكير والتأنيث في العربية يتجلى فيها مبدأ الاقتصاد اللغوي، إذ إنَّ الأصل العام هو وضع لفظ للمذكر وآخر للمؤنث؛ وذلك حرصاً على التفريق بينهما وعدم الخلط، ولكنَّ الخوف من أن تكثر الألفاظ ويصعب حصرها وعدها لكثرة النوع وتعدده سواء أكان حقيقياً أم مجازياً، قد ألجأهم إلى طريقة أخرى للتفريق والفصل بين المذكر والمؤنث وتحقق في الوقت ذات ه الاقتصاد في الجهد العضلي وذلك بقلة الألفاظ، فكانت تلك الوسيلة هي تاء

التأنيث، يقول ابن النحَّاس: كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير المذكر كما قالوا: جدي، وعناق – وحمل، ورخل– وحصان، وحجر... لكنَّهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بأن أتوا بالعلامة وفرقوا بها بين المذكر والمؤنث[٣٧].

المبحث الخامس: مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربية

لا تفرّق بعض اللغات البدائية بين المذكّر والمؤنّث، فتستعمل صيغة واحدة في الضمائر والأفعال، وبعض اللغات الأرقى تميّز بين المذكّر والمؤنث في الضمائر، ولكنها لا تفرّق بينهما في الأفعال ولا في الصفات، بينما مالت العربية إلى التخصيص فاستفادت من وجود شكلين للكلمة فلم تستعملها مترادفين، بل فرَّقت بينهما وخصصت كل واحدة منها بمعنى ووظيفة غير ما لصاحبه.

التأنيث في العربية:

عدَّ الفراء علامات التأنيث خمس عشرة علا مة، ثمان علامات للأسماء، وأربع للأفعال، وثلاث للأدوات [٣٨]، ولذلك كان التأنيث بالعلامات من أكبر أسباب التأنيث في اللغة العربية، وإذا حذفت علامة التأنيث عاد الفعل، أو الاسم إلى حالة من التذكير تعيده إلى أصله، ويمكن أن نلحظ هذه القاعدة العامة في

اللغة العربية في قسم من الكلمات الإنكليزية مثل:

Maleذكر	Femaleأنثى
Manرجل	Womanامرأة

وليس غريباً بعد ذلك أن يَعُدَّ النحاة التذكير في العربية أصلاً والتأنيث فرعاً عنه يقول سيبويه : الأشياء كلها أصلها التذكير تختص بعد ذلك فكل مؤنث

شيء، والشيء يذكر والتذكير أ ول[٣٩]، ويقول أيضاً : اعلم أنَّ المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأنَّ المذكر أول وهو أشدُّ تمكناً، وإنَّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنَّ الشيء يقع على كل ما أخبر عنه قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى؟ والشيء ذكر[٤٠].

ذكر أحمد أمين أنَّ امرأة إنكليزية كانت تتعلم عليها العربية اعترضت على تأنيث العرب للشمس وتذكيرهم القمر، على الرغم من قوة الشمس وجمال القمر، وكان الأولى بحسب رأيها أن تذكر العرب الشمس وتؤنث القمر مثلما يفعل الإنكليز[٤١].

على أنَّ ما فات تلك المرأة أنَّ تأنيث الشمس ليس حقيقياً بل هو معنوي نحوي هذا من ناحية، و من ناحية أخرى أنَّ تأنيث الشمس هو دون تأنيث فاطمة، وغزالة، ولهذا قال النحاة : إنَّه مؤنث مجازي، فيقال : طلع الشمس، وطلعت الشمس، وما بقي من التأنيث في الشمس فلأنَّها مصدر الحركة والنماء والحياة والتكاثر على الأرض كما المرأة في الحياة الإنسانية، ولا تتأتى الحي اة من دونها كما لا تتأتى الحياة من دون المرأة، وليس للقمر هذه المزية، قال أبو الطيب المتنبي:

وما التأنيثُ لاسم الشَّمسِ عَيْبٌ ولا التَّذكيرُ فخرٌ للهِلالِ[٤٢]

بمعنى أنَّ الشمس لم تُزر بها أنوثتها، أو تأنيث اسمها ، والذكورة لا تُعد فضيلة في أحد، كما لم يحصل للقمر فخر بتذكير اسمه، وإنَّه ضرب للمرأة في الأنوثة، ولغيرها من الرجال في الذكورة، مثلا بالشمس والقمر فقال : هذه وإن كانت مؤنثة فإنَّها أشرف ممن هو مذكر، كما أنَّ الشمس، وإن كانت مؤنثة أشرف من القمر الذي هو مذكر[٤٣]. حتى عُدَّ ذلك من معانيه التي تفرد بها.

حكم تذكير المؤنث وتأنيث المذكر عند النحويين وأهم التأويلات والتعليلات الواردة بشأنه

ذكر قسمٌ من النحويين أحكاماً معيَّنة لما أوردته العرب من أقوال، أو أشعار جاءت مخالفة لمعاييرهم، وقواعدهم التي وضعوها لباب التذكير والتأنيث في النحو العربي، وراح بعضهم يطلق تأويلاته وتعليلاته بإزائها، على أنَّني لم أكتف بنقل تلك الأحكام، والتأويلات، والتعليلات بل وقفت منها موقف الناقد البصير معللاً، ومحللاً، في محاولة متواضعةٍ منِّي لعلي أجد ما يقرِّب الشقة بين أحكام النحويين، وما اس تعملته العرب في كلامها فقبلت منها ما جاء موافقاً لطبيعة اللغة وسنن العربية، ورفضت منها ما أسعفتني حجتي في ذلك.

1– ذكر بعض النحويين وهو يحاول إيجاد علةٍ، أو مسوِّغ، أو تأويل لما جاء في قوله تعالى :﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ القيامة/9، أنَّ (الواو) في قوله تعالى آنف الذكر هو (واو الجمع) وليس واواً للعطف، الذي حمله على هذا التوجيه هو أنَّه وجد أنَّ لفظةَ (الشمس) الواردة في قوله تعالى مؤنث، ولفظة (القمر) مذكر، وورد الفعل (جُمِعَ) مذكراً مع (الشمس) المؤنث، ومن ثَمَّ ذكرَ : أنَّه يقبح الجمع بين اسمين أحدهم ا مذكر والآخر مؤنث بالواو العاطفة نحو : طلع الشمس والقمر[٤٤] .

وللرد على هذا الزعم أقول : إنَّ حكم (القبح) الذي أطلقه هو أحد الأحكام النحوية التي ذكرها النحويون، وهو يتدرج من المنع إلى الجواز بحسب بعد التركيب وقربه في الاستعمال وعدمه، وكثرته وقلته، وبعده من طبي عة اللغة وقربه، فمعظم أحكام النحاة بشأن الحسن والقبح ذات صبغة معيارية وجمالية لا تنطبق بالضرورة على معنى الصواب والخطأ[٤٥].

وبالرجوع إلى كتب التفسير نجد الفراء (207هـ) يذكر سبب تذكير الفعل بقوله: "وإنما قَالَ: جُمِع ولم يقل: جمعت؛ لأن المعنى: جمع بَيْنَهُما فهذا وجه، ويقولون: إنَّما ذكَّرنا فعل الشمس؛ لأنَّها لا تنفرد بجُمِعَ حتَّى يشركَها غيرها، فلما شاركها مذكَّر كَانَ القول فيهما جُمِعا، ولم يجر جمعتا، فقيل لهم: كيف تقولون الشمس جُمعَ والقمر؟ فقالوا : جُمِعت، ورجعوا عنْ ذَلِكَ القول "[٤٦]. أمَّا (الواو) التي بين الشمس والقمر فهي واو عاطفة[٤٧] أفادت مطلق الجمع.

ومن تعليلاتهم أو تأويلاتهم أيضاً لما ورد في قوله تعالى:﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾[٤٨]، لتأنيث الخبر (بصيرة) مع أنَّ المبتدأ مذكر (الأنسان)[٤٩]:

1- إنَّ التاء في (بصيرة) ليست للتأنيث بل للمبالغة، هـ و مثل قولنا: فلان عبرةٌ، أو حجةٌ.

2- المراد بالإنسان هنا الجوارح، فكأنَّه قال : بل جوارحه بصيرة، أي : شاهدة.

3- ويجوز أن تكون (بصيرة) مبتدأ مؤخر، و (على نفسه) خبراً مقدماً، والجملة خبر عن الإنسان، وعلى هذا تكون (بصيرة) صفة لمحذوف أي: عين، أو جوارح بصيرة، والهاء على هذا الوجه للتأنيث.

وحاصل ما ذكرنا أنَّ (الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ رُقَبَاءُ يَرْقُبُونَهُ وَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِعَمَلِهِ، وَهِيَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَجَوَارِحُهُ، وَدَخول الْهَاءُ فِي الْبَصِيرَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْسَانِ هَاهُنَا جَوَارِحُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (بصيرة) نَعْتًا لِاسْمٍ مُؤَنَّثٍ أَيْ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ عَيْنٌ بَصِيرَةٌ، أو أراد : بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ شَاهَدٌ، وَالْهَاءُ فِي (بَصِيرَةٍ) لِلْمُبَالِغَةِ، دَلِيلُ هَذَا التَّأْوِيلِ).

والمراد والله أعلم أنَّ هاء (بصيرة) قد تدل على كل تلك المعاني من باب التوسع في المعنى ، نستنتج من كل ما سبق، ولكي يأتي هذا العنوان الجانبي

منسجماً مع عنوان البحث الرئيس أنَّ العرب حين تذكِّر المؤنث أو تؤنّث المذكر لم يكن قصدها التقليل من شأن المرأة بل فعلت ذلك لعلل بلاغية تقصدها قصداً مثلما وضحنا ذلك.

استواء المذكر والمؤنث:

حين يستوي المذكر والمؤنث في العربية، وذلك بمخاطبة كل منهما عن طريق صيغ معيَّنة بشرط أمن اللبس، هذا يعني أنَّ العربية بعيدة كل البعد عن الانحياز، وهذا المطلب هو ما يمكن توظيفه لصالح لغتنا بين اللغات العالمية الأخرى، وهذا ما دعت إليه المنظمات العالمية ومنها اليونسكو في تبني لغة غير منحازة.

إنَّ بعض الصيغ في العربية تدلُّ على المذكر والمؤنث في آن واحد، ومن تلك الصيغ: (فعول) نقول: رجل صَبور وامرأة صبور كذلك، و (مفعال) نقول: رجل مهذار وامرأة مهذار، و(مفعيل) نقول: رجل معطير وامرأة معطير، و(فعيل بمعنى مفعول) نقول: امرأة قتيل ورجل قتيل.

وكذلك الجمع الذي يفرق بينه وواحده بالهاء ممَّا يستوي فيه التذكير والتأنيث نحو: شجر– شجرة، سحاب– سحابة، تمر– تمرة، نخل– نخلة، نبات– نبته، ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم:﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[٥٠]، وقال:﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[٥١]، فمرة أنَّث النخل، وأخرى ذكَّره.

إهمال المطابقة:

قد تهمل المطابقة في الجنس في حالات منها:

أ – الصفات التي لا يوصف بها إلاَّ المؤنث يتر ك تأنيثها؛ لعدم توهم أنَّها لمذكر، ومن تلك الصفات: حائض، طالق، ناشز، مرضع.

ب –قد تحذف التاء عند أمن اللبس نحو: إقام الصلاة.

ت –الصفات التي على وزن (فعيل) تصدق على المذكر والمؤنث مثل: قتيل، جريح.

ث –الفعل لا يطابق فاعله المؤنث إذا فصل بينهما فاصل نحو : أتى القاضي بنت الواقف.

وقد ذكرت تلك الأحكام؛ لأبيّن أنَّ في لغتنا العربية حالات يستطيع المتكلم في ضوئها أن يستغني عن المطابقة بين الصفة والموصوف، أو بين الفعل والفاعل، في التذكير والتأنيث، وذلك لأسباب منها عدم اللبس في المراد من مقصود المتكلم بوجود القرائن الحالية أو المقالية، أو لأسباب تتعلق بنواح بلاغية، مثل استعمال (مرضع) للتي لها القابلية على الإرضاع، و (مرضعة) للتي في حالة الإرضاع وهكذا.

تأنيث المذكر:

قد تؤنث العرب المذكر، مثلما ورد ذلك في شعرهم ونثرهم، وعدَّ ابن جني (ت392هـ) بيت رويشد بن كثير الطائي:

يا أيُّها الرَّاكبُ المُزْجي مَطِيَّتَهُ بَلِّغْ بني أسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ[٥٢]

تأنيث المذكر في مثل هذا البيت وهو (الصوت) وهو مصدر بمنزلة الضرب، والقتل، والغدر، والفقر من قبيح الضرورة؛ لأنَّه خروج عن أصل وهو التذكير إلى فرع وهو التأنيث، على أنّه قد جوَّز تذكير المؤنث؛ لأنَّه رد الفرع وهو المؤنث إلى الأصل وهو المذكر.

وعلى الرغم من ذلك نجد أنَّ ابن جني حاول أن يجد عذراً لهذا الخروج بذكره أنَّ الشاعر ربَّما أراد (بالصوت) هنا معنى الاستغاثة[٥٣].

ومن تأنيثهم للمذكر أيضاً ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه سمع بعض العرب يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة، فقلت له: ما اللغوب؟ فقال: الأحمق.

ونحو هذا قوله تعالى : ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾، في قراءة : (تلتقطه بعض السيارة)[٥٤] بتأنيث الفعل، وقد خرجوه على أنَّه من باب ما يضاف من المذكر إلى المؤنث، فيُحمَلُ مرةً على لفظ المذكر، ومرةٌ على لفظ المؤنث فيؤنثُ فمن حمله على المضاف ذكَّر؛ لأنَّ (بعض) مذكَّر، ومن حمله على المضاف إليه أنَّث؛ لأنَّ (السيارة) مؤنث[٥٥].

ومنه قوله تعالى :﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [٥٦]، إذ إنَّ الأصل (فله عشر حسنات أمثالها) فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث[٥٧]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾[٥٨]، والمعنى: أمرنا أمرة واحدة. ومنه أيضاً قول الشاعر:

وأمرهم مركودة في نزالهم وما بهم حيد إذا الحرب هرت[٥٩].

وخرِّج على معنى: أمرهم أمرة مركودة[٦٠].

من ذلك قولهم: بعضُ جُبَّتِك مُتَّحِرِّقٌ ومتحرقةٌ، فمن قال متحرق ذكره؛ لأنه لبعضٍ، وبعضٌ مذكرٌ ومن أنثه ذهب إلى معنى جُبَّتك متحرقةٌ.

وكذلك تقول: مطر السماء يؤذيني وتؤذيني، فمن قال : يؤذيني قال: المطر مذكرٌ، فذكرتُ فِعْلَه، ومن قال : تؤذيني ذهب إلى معنى السماء، فأخرج الفعل مؤنثاً على لفظ السماء.

وحكى سيبويه: (ذهبت بعض أصابعه) فأنث (بعض)؛ لأنّه فضلاً عن أنه مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنَّثْه؛ لأنَّه لو قال : ذهبتْ عبدُ أمَّك لم يَحْسُنْ[٦١].

والحقيقة أنَّ تعليلات النحويين ومسوغاتهم لهذا الخروج عن النظام كثيرة منها أنَّهم متى أرادوا أن يعملوا اهتمامهم بأمر وعنايتهم به أخرجوه عن بابه وأزالوه عمَّا عليه نظائره، من ذلك مثلاً تذكير العرب لأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم (نعم، وبئس، وحبذا)، والفعل (عسى) مع الأسماء المؤنثة، نحو : نعم المرأة هند.

وما أريد أن أقوله هنا : هو أنَّ مسألة الأصل والفرع التي استند إليها اللغويون في تخريجاتهم فيها نظر؛ إذ ما ا لمانع في تأنيث المذكر حتى جعله بعضهم من قبيح الضرورة، ألا يمكن أن نخرِّج عدداً من الشواهد التي ذكرت على سبيل المبالغة ما دامت (التاء) تفيد المبالغة أيضاً. ثُمَّ كيف لنا أن نصف ما ورد من شواهد في اللغة بالقبح ما دام ورد مثلها في القرآن الكريم، أو أن يعمد بعضهم إلى تخريجات قد تكون غير مرادة ، فإذا كانوا قد جوزوا العكس أي تذكير المؤنث فيكون من باب الجائز لجواز غيره.

تذكير المؤنث:

ذكر بعض علماء العربية أنَّ من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة فضلاً عن التعريف، والتخصيص، والتخيف، وإزالة القبح، هو تذكير المؤنث ، ومنه قوله تعالى:﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٦٢]، فذكَّر الوصف حين أضاف، ومن ذلك قول الشاعر[٦٣]:

إنارة العقلِ مكسوفٌ بطوع هوى وعقلُ عاصي الهوى يزداد تنويرا

ولكنَّ الفراء (ت207هـ) ذكر أنَّهم التزموا التذكير في قريب إذا لم يرد قرب النسب؛ قصداً للفرق، من ذلك قوله تعالى :﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٦٤]، وأمَّا الجوهري فذكر أنَّ التذكير كون التأنيث مجازياً فوهم لوجوب التأنيث في نحو: الشمس طالعة، والموعظة نافعة، وإنَّما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين.

ظواهر انمازت العربية بها:

من سنن العرب في كلامها تغليب المذكر على المؤنث إذا اجتمعا، إلاَّ في مسألتين يغلب فيها المؤنث وهما[٦٥]:

الأولى: في تثنية الذكر والأنثى من الضباع نقول : ضبعان، فأجرينا التثنية على لفظ المؤنث (ضبع) لا على لفظ المذكر (ضبعان)؛ وسبب تغليب المؤنث هنا هو الفرار مما كان يجتمع من الزوائد لو ثني على لفظ المذكر.

الثانية: في باب التاريخ، حين يجمع بين اليوم والليلة فأنَّهم غلَّبوا (الليلة) المؤنثة على (اليوم) المذكر؛ فقالوا: سرنا عشراً بين يوم وليلة؛ وعلة ذلك أنَّهم راعوا الأسبق، والأسبق من الشهر ليلته.

وممَّا ورد شعراً قول الشاعر:

فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة .....

قال: ثلاثاً، ولم يقل : ثلاثةً، وقد ذكَّر الأيام وإنَّما قال : ثلاثاً على الليالي؛ لأنَّ الأيام داخلة في الليالي لكثرة استعمالهم الليالي[٦٦]

ومن سنن العربية أيضاً تذكير المؤنث وتأنيث المذكر في الجمع، نحو قوله تعالى: **﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾**[٦٧]**، وقوله تعالى:** ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾[٦٨]، ويرى الفرَّاء(ت207هـ) أنَّ تذكير الفعل في الآية الأولى يدلُّ على القلة بخلاف التأنيث[٦٩]، وقد يكون العكس أي أن يؤنث الفعل

مع المذكر دالاً على الكثرة من ذلك قوله تعالى :﴿ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾[٧٠]، في مقام الكثرة فالكلام على لسان أهل الجنة في الآخرة في رسل الله جميعاً، بينما ذكَّر الفعل في قوله تعالى :﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ﴾[٧١]، والكلام موجه لبني إسرائيل، ومن الطبيعي أن تكون رسلهم أقل مما ذكر في الآية الأولى.

ومن الظواهر الأخرى التي تميزت بها العربية في مسألة التذكير والتأنيث هو حمل اللفظ على معناه نحو : ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة؛ إنَّما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشخص، ومثل قول الأعشى:

أرى رجلا منهم أسيفاً كأنَّما يَضُمُّ إلى كشْحيه كَفَّاً مُخَضَّبا[٧٢]

فذكَّر (الكف) وهي مؤنثة؛ لأنَّه حمل الكلام على العضو وهو مذكر ، ومنه قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ [٧٣]، فذكَّر السماء وهي مؤنثة؛ لأنَّه حمل السماء على السقف، وكلُّ ما علاك وأظلك فهو سماء . وأرى أنَّ العدول من صيغة المؤنث إلى المذكر في الآية وراءه لمحة بلاغية لطيفة وإلاَّ كان بالإمكان أن يأتي باللفظ مؤنثا وهو جائز في اللغة: لأنَّ المؤنث مجازي.

اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه [٧٤]، أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه، أو بعضه، أو كبعضه [٧٥]، نحو قولهم: (شرقت صدر القناة بالدم)؛ اكتسب (صدر) المذكر التأنيث من المضاف إليه (القناة)، بعد توافر الشروط المذكورة لتأنيثه، ومثله قوله تعالى:﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[٧٦]، فأخبر عن (الأعناق) وهي مؤنثة بقوله : (خاضعين) وكان القياس أن يقول :

(خاضعة)، ولكنه عاملها معاملة المذكر؛ لأنَّ المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منه.

وإنَّما يحسن ما ذكرناه إذا أدّى معنى بلاغياً لا يؤديه الأصل، والتوسع في المعنى واحد من تلك الأغراض، وذلك أنَّه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث، فإنَّه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم ولا يخص المضاف وحده به، من ذلك قوله تعالى السابق فإنَّه ذكَّر ولم يقل (خاضعة)؛ وذلك لأنَّه لا يريد خضوع الأعناق فقط بل أراد أن يجمع خضوع الأعناق مع خضوع أصحابها، فقدَّم الأعناق للإسناد ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين في تعبير واحد، ونحوه قوله تعالى :﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٧٧]، ولم يقل (قريبة)؛ وذلك لكسب معنيين وهما : قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً، وليست الرحمة وحدها قريبة، فجمع المعنيين معاً، قربه وقرب رحمته، فقدَّم الرحمة وأخبر عن الله[٧٨].

وما أريد أن أذكره هنا هو أنَّ مسألة تذكير المؤنث، أو تأنيث المذكر مسألة خاضعة لأغراض بلاغية لا غير، وليس من شأن ذلك الانتقاص من أحد الجنسين لحساب الآخر، فلا مبرر بعد ذلك أن تتهم العربية أو الناطقين بها أنَّهم يميلون إلى التذكير، أو أنَّهم يغلبون المذكر على المؤ نث، بل كلٌ في موقعه المناسب، ونكون قد دفعنا عن العربية بعض ما كانت متهمة به، ولاسيَّما ما نسمعه اليوم من أصوات من أنَّ العربية لغة ذكورية، وهي المشكلة الأساسية التي دفعتني لكتابة هذا البحث، فكان لابدَّ من ذكر مسألة التذكير والتأنيث وما يتفرع عنها في العربية والمشكلات التي تحيط به.

الخاتمة

لقد حاولت في ضوء بحثي الموسوم (نحو نظام لغوي عربي متوازن في المساواة بين الرجل والمرأة)، وبقسميه النظري والتطبيقي ومباحثه الستة المتنوعة، أن أسلط الضوء على واحدة من أبرز القضايا التي شغلت الكثير من الباحثين في المجال اللغوي، وهي قضية التذكير والتأنيث في العربية، وما تثيره من إشكاليات ذات تأثير مباشر في المجتمعات.

وأحسب أنَّي قد توصلت إلى نتائج كثيرة لا فائدة مرجوة لإعادتها في هذا المقام فهي مبثوثة في مواضعها من البحث، ولكن دونك جملة من أهمِّ هذه النتائج:

1 – إمكانية تشكيل وعي لغوي متوازن لدى الناطقين بالعربية، وذلك للحفاظ على هيبة المرأة والرجل على حدٍ سواء من دون التقليل من شأن أحدهما.

2 –عدَّ اللغويون العرب وعلى لسان أحد جهابذتها وهو أبو بكر الأنباري، باب التأنيث والتذكير واحداً من أهمِّ أبوابها وأنَّ معرفته من تمام معرفة النحو ، ومن خلط بينهما في الخطاب فذكَّر مؤنثاً، أو أنَّث مذكراً كمن رفع منصوباً، أو خفض مرفوعاً، وكان العيب لازماً له.

3 –أجاب البحث عن تساؤلات كثيرة .. منها لِمَ تذكَّر العرب ما حقه التأنيث وتؤنِّث ما حقه التذكير؟ وذلك في الكثير ممَّا ورد في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب من شعر أو نثر.

4 –حاولت في ضوء هذا البحث تبني فكرة عدم انحيازية اللغة العربية، وذلك عن طريق غرس قيم المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في نفوس الناطقين بها .. فما اللغة إلاَّ انعكاس طبيعي لواقع المجتمع وطبيعته وتفكيره.

5 – نبذت في البحث الكثير من الأمثلة اللغوية التي وردت شاهداً لغوياً لبعض القواعد النحوية، وفيها امتهان لكرامة المرأة، منها على سبيل المثال : الرجل أفضل من المرأة . مثلما نبذت بعض الأساليب التي رأيت فيها إيحاءات يفهم منها ازدراء مبطن بالمرأة .. وهو ما يؤدي إلى الغموض أحياناً ، أو تشكيل أحكام شائعة عن طريق ما تحمله تلك الإيحاءات من معان.

6 – في الميدان التطبيقي وجدت حرص العربي الكامل في الفصل بين المذكر والمؤنث؛ وذلك حفاظاً على عملية التواصل اللغوي بين المتخاطبين. أمَّا ما ورد في اللغة العربي ة وظاهره عدم المطابقة بين المذكر والمؤنث، كمخاطبة المذكر بالمؤنث أو العكس؛ فحمله علماء اللغة على التأويل أو التعليل، أو الحمل على المعنى، أو أنَّه ما يجوز فيه التذكير والتأنيث، أو قد يكون لأسباب بلاغية كالتوسع في المعنى مثلاً.

هوامش البحث:

١- شرح ديوان المتنبي للعكبري 18/3.

٢-المذكر والمؤنث 51/1

3- Quide lines on Gender- Neutral Language. unesco. 1999.1

c/Resolution 109. 26

c/Resolution 111. 28

c/Resolution 1.13

٤- المذكر والمؤنث 64/1.

٥ – الكتاب 55/1.

٦- شرح لامية العجم للدميري 115.

٧ – ينظر: صورة المرأة المثال ورموزها الدينية عند شعراء المعلقات 24.

٨ – النحل /58–59.

٩ – الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 82/1.

١٠– اللباب في علل البناء والإعراب 492/1.

11– ينظر في تقسيمات الاسم بحسب الجنس، شذا العرف في فن الصرف 73، وظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية 17، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث 63.

١٢ – ينظر: ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية 17.

١٣ – الخصائص 411/2.

١٤– الأنعام 78.

١٥– البقرة 275.

١٦– ينظر: الخصائص 2/ 414.

١٧– البيت لعامر بن جوين الطائي ينظر: سيبويه 46/2، واللسان (ودق).

١٨– ينظر: شرح كتاب سيبويه 252/1.

١٩– ينظر: شرح المفصل 352/3.

٢٠– ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية 136–141.

٢١ينظر: شذا العرف في فن الصرف 75.

٢٢– ينظر: دراسات في فقه اللغة 86. -

٢٣– ينظر: المقتضب 163/3، وشرح شافية ابن الحاجب 86/2.

٢٤– الحج 2.

٢٥– المزمل 18.

٢٦– النساء 76.

٢٧– الزمر 17.

٢٨– البقرة 257,

٢٩– ينظر: الأصول في النحو 414/2، الكتاب 240/3.

٣٠- القمر 20.
٣١- الحاقة 7.
٣٢- البقرة 70.
٣٣ – علم اللغة مقدمة للقاريء العربي 254.
٣٤- ينظر: المزهر 277/2.
٣٥- اللغة 127.
٣٦ – الألسنية العربية 14.
– ينظر: الأشباه والنظائر 1/8–31، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث 37.
٣٧
٣٨ – معجم القواعد العربية 132.
٣٩- ينظر: الكتاب 241/3.
٤٠- ينظر: الكتاب 22/1.
٤١-حياتي 185.
41- شرح ديوان المتنبي- 878. شرح أبو العلاء المعري.
٤٣- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي 184/5.
٤٤- ينظر: نتائج الفكر في النحو 196.
٤٥- ينظر: القبح في العربية دراسة تحليلية تقويمية 77، 112.
٤٦ – معاني القرآن 209/3–210 الفراء.
٤٧- إعراب القرآن الكريم 3/ 403 الدعاس.
٤٨- القيامة /14.
– ينظر: مجاز القرآن 277/2 (أبو عبيدة)، والتبيان في إعراب القرآن 1254/2.
٤٩
٥٠- القمر 20.
٥١- الحاقة 7.
٥٢- شرح ديوان الحماسة 124 (المرزوقي).

٥٣- ينظر: سر صناعة الإعراب 11/1.

53- ينظر:المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 237/1، وهي قراءة مجاهد وأبو رجاء والحسن في: إعراب القرآن للنحّاس 194/2، وهي قراءة ابن عمر وابن سيرين وأبو العالية في: البحر المحيط 700/4.

٥٥- ينظر: المذكر والمؤنث 184/2.

٥٦- الأنعام 160.

٥٧- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 666.

٥٨- القمر 50.

٥٩- الجمل في النحو 290، من دون نسبة.

٦٠- ينظر: الجمل في النحو 290.

٦١- ينظر: الكتاب 51/1.

٦٢- الأعراف 56.

– البيت لقائل مجهول ذكره ابن هشام في مغني اللبيب 665، وابن مالك في شرح ٦٣تسهيل الفوائد 238/3.

٦٤- الشورى 17.

٦٥- ينظر: شرح درة الغواص في أوهام الخواص 306.

٦٦- ينظر: الجمل في النحو 287.

٦٧- يوسف 30.

٦٨- الحجرات 14

٦٩- ينظر: معاني القرآن 435.

٧٠- الأعراف 43.

٧١- آل عمران 183.

٧٢- ديوان الأعشى 115.

٧٣- المزمل 18.

٧٤- ينظر: شرح ابن عقيل 7/2، وشرح الرضي على الكافية 302/1.

٧٥- ينظر: همع الهوامع 49/2.

٧٦- الشعراء 4.

٧٧- الأعراف 56.

٧٨- ينظر: معاني النحو 134/3.

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم -

2- إعراب القرآن- أبو جعفر النحاس-تح: عبد المنعم خليل ابراهيم-دار الكتب العلمية- بيروت- ط/1-1421هـ. -

3-إعراب القرآن الكريم – أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد، اسماعيل محمود القاسم / دار المنير ودار الفارابي/دمشق-ط/1-1425.

4- الأشباه والنظائر- جلال الدين السيوطي- دار الكتب العلمية- ط/1-1990م.

5- الأصول في النحو- أبو بكر السراج- تح: د. عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة- بيروت-ط/3-1988م.

6- الألسنية العربية – ريمون طحَّان- لبنان- دار الكتاب اللبناني-ط/2-1981م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين- أبو البركات الأنباري- دار الفكر/دمشق- د.ت.

8- البحر المحيط في التفسير- أبو حيان الأندلسي-تح: صدقي محمد جميل- دار الفكر- بيروت-ط/1420هـ.

9- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث – أبو البركات الأنباري – تح: د. رمضان عبد التواب – مطبعة دار الكتب- القاهرة – 1970م.

10- التبيان في إعراب القرآن- أبو البقاء العكبري- تح: علي محمد البجاوي- عيسى البابي الحلبي وشركاه- د.ت.

11- الجمل في النحو- الخليل بن أحمد الفراهيدي- تح: د. فخر الدين قباوة- ط/5-19995م.

12- حياتي- أحمد أمين- دار الكتاب العربي- بيروت- ط/2-1971م.

13– الخصائص– أبو الفتح عثمان بن جني– الهيئة المصرية العامة للكتاب– د.ت.
14– دراسات في فقه اللغة– د. صبحي ابراهيم الصالح– دار العلم للملايين– ط/1– 1960.
15– ديوان الأعشى– ميمون بن قيس بن جندل بن ثعلبة– تح: محمد حسين– مصر– الاسكندرية –ط/1–1950م.
16– ديوان المتنبي– شرح العكبري– تح: السقا وأخرين– دار المعرفة– بيروت/.1397
17– سر صناعة الإعراب– أبو الفتح عثمان بن جني– تح: د. حسن هنداوي– دار القلم – دمشق/ط1– 1985.
18– شذا العرف في فن الصرف– أحمد بن محمد الحملاوي– تح: نصر الله عبد الرحمن– مكتبة الرشد– الرياض– د.ت.
19– شرح ابن عقيل– بهاء الدين بن عقيل– تح: محمد محي الدين عبد الحميد– دار الفكر– دمشق–ط/2–1985م.
20– شرح درة الغواص في أوهام الخواص– أحمد بن محمد الخفاجي المصري– تح: عبد الحفيظ فرغلي– دار الجيل– بيروت–ط/1–1996م.
21– شرح ديوان الحماسة– شرح المرزوقي الاصفهاني– تح: غريد الشيخ– دار الكتب العلمية– بيروت– ط/1–2003م.
22– شرح ديوان المتنبي– أبو البقاء العكبري البغدادي–تح: مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي– دار المعرفة– بيروت – د.ت.
23– شرح ديوان المتنبي– أبو العلاء المعري– تح: محمد سعيد المولوي– مركز الملك فيصل– ط/1–2008م.
24– شرح الرضي على الكافية– تح: يوسف حسن عمر– منشورات قاريونس– بنغازي– ط/2–1996م.
25– شرح شافية ابن الحاجب– محمد ابن الحسن الاستراباذي– تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين– دار الكتب العلمية– بيروت/1975م.

26– شرح كتاب سيبويه–أبو سعيد السيرافي– تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي– دار الكتب العلمية– بيروت– ط/1–2008م.

27– شرح لامية العجم– كمال الدين بن علي الدميري– تح: د. جميل عبد الله عويضة– ط/ 2008م.

28– شرح المفصل – أبو البقاء يعيش بن علي– تح: د. أميل بديع يعقوب– دار الكتب العلمية– بيروت–ط/1–2001م.

29– صورة المرأة المثال ورموزها الدينية عند شعراء المعلقات– طه غالب عبد الرحيم– أطروحة دكتوراه – جامعة النجاج الوطنية في نابلس– فلسطين/2003م.

30– ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية– اسماعيل أحمد عمايرة– الأردن– دار حنين للنشر والتوزيع–ط/2–1993م.

31– علم اللغة مقدمة للقاريء العربي– د. محمود السعران– دار الفكر العربي– القاهرة– ط/2–1997م.

32– القبح في العربية دراسة تحليلية تقويمية– أطروحة دكتوراه– د. مؤيد عبد الجبار– جامعة بغداد– كلية الآداب– 2014م.

33– الكتاب– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه– تح: عبد السلام محمد هارون– مكتبة الخانجي– القاهرة– ط/3–1988م.

34– اللباب في علل البناء والإعراب– أبو البقاء العكبري– تح: عبد الأله النبهان– دار الفكر– دمشق– ط/1–1995م.

35– لسان العرب– أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور– دار صادر بيروت– ط/3– 1414.

36– اللغة – جوزيف فندريز– تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص– مكتبة الانكلو مصرية– 1950م.

37– المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي– عز الدين أحمد بن علي الأزدي المهلبي– تح: د. عبد العزيز بن ناصر– مركز الملك فيصل– ط/2–2003م.

38– مجاز القرآن– أبو عبيدة معمر بن المثنى– تح: محمد فؤاد سزكين– مكتبة الخانجي– القاهرة/1381هـ.

39– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات– ابن جني– وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– ط/1999م.

– المذكر والمؤنث– أبو بكر الأنباري– تح: محمد عبد الخالق عضيمة– مصر/1981هـ.40

41– المزهر في علوم اللغة وأنواعها– جلال الدين السيوطي– تح: فؤاد علي منصور– دار الكتب العلمية– بيروت– ط/1–1998م.

42– معاني القرآن– أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء– تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح اسماعيل الشلبي– دار المصرية للتأليف والترجمة– ط/1– د.ت.

43– معاني النحو– فاضل صالح السامرائي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– الأردن– ط/1–2000م.

44– معجم القواعد العربية– عبد الغني دقر– دار القلم– دمشق–ط/1–1406هـ.

45– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب– جمال الدين بن هشام الأنصاري– تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله– دار الفكر – بيروت– ط/6–1985م.

46– المقتضب– أبو العباس محمد بن يزيد المبرد– تح: محمد عبد الخالق عضيمة– عالم الكتب– بيروت– د.ت.

47– الموجز في قواعد اللغة العربية– سعيد بن محمد الأفغاني– دار الفكر– بيروت– لبنان–ط/2003م.

48– نتائج الفكر في النحو– أبو القاسم بن عبد الرحمن بن أحمد السهيلي– دار الكتب العلمية– بيروت– ط/1–1992م.

49– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع– جلال الدين السيوطي– تح: عبد الحميد هنداوي– المكتبة التوفيقية– مصر– د.ت.